

## تعقيب على دراسة «العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية: إطار للتفكير في الواقع والمستقبل»

يوسف الحسن

مدير مركز الدراسات الإنمائية والاستراتيجية في الشارقة.

أبدأ بتسجيل التقدير للجهد الفكري المبذول في هذه الورقة، وأعترف بأن مهمة التعقيب على ما يكتبه أ. جميل مطر، شأن ليس بالسهل، نظراً لثراء ما يكتب، وخصوصية الأفكار التي يطرحها، وحيوية الأسئلة التي يثيرها. وهو في معظم نتاجه الفكري، ينطلق من حس نقدي ضد سياسات الإحباط، و«فيروسات» اليأس، ويبتعد عن الفكر اللوام الجالد للذات. وهو من القلة من مفكرين عرب خبروا بالممارسة العملية السياسات العربية والعمل العربي المشترك، واقتربوا من مفاصله وجزئياته وخبائاه وحساسياته.

وإذا كان لي من ملاحظات أعرضها، فإنما هي تأتي متسقة، وأحياناً مكملية لورقته في بعض الجوانب. فجميل مطر لا يترك نفسه ضحية للأحكام السريعة، لكنه يحرص في معظم الأحوال على استنباط أسئلة كبيرة يطرحها أمامنا في مهمة شاقة. وبخاصة حينما تكون هذه الأسئلة مرتبطة بمستقبل العلاقات العربية - العربية.

### - ١ -

حاول الباحث في ورقته، ولعله نجح، التأكيد على السمات المشتركة، والخصائص المتشابهة، في السلوك السياسي العربي (الخليجي منه وغير الخليجي)، ورأى أن تضخيم الاختلافات مقصود لذاته ومتعمد. وكذلك الأمر في الرغبة في إبراز التمايزات والمبالغة فيها، أثناء ممارسة العلاقات العربية - العربية. وأشار إلى معايير تبرز عند التعامل مع العربي الشقيق مختلفة عن تلك المعايير العصرية التي يتعامل بها مع الأجنبي. ولعل ذلك مرجعه نشوء (علاقات مرضية)، خلفتها ثقافات «وقيم» وتربية قطرية قصيرة النظر، أفرزت نفسية تتسم (بالتكبر و«العنطرة» والتعالي... الخ) لشعب على آخر، ولكبير على صغير. وفي ظل هذا المناخ تترعرع النزاعات، وحينما تندلع لا تترك عورة ولا منطقة محرمة إلا تعرضت لها، من غير عقلانية ولا حساب ولا مسؤولية.

وهذه واحدة من خصوصيات عديدة تتسم بها العلاقات العربية - العربية، والتي من بينها أيضاً: «عقلية القبيلة» في النزاعات، وغلبة مشاعر النزق والشحنات العصبية، «والشخصانية» والنزعات الفردية على تصرفات نخب حاكمة بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى الفكري والسياسي.

ومن بينها أيضاً جدلية التوحد والتشتت، وغياب القرار العقلاني، وضعف وجود وتأثير «جماعات الضغط المدنية» في شبكة التفاعلات بين الأقطار العربية، وكذلك ممارسة «طقوس» لإثبات الشرعية، أو لتصفية حسابات واثارات قديمة، أو تشتيت انتباه الشعوب إلى قضايا خارجية... الخ.

ولا شك في أن خصوصية العلاقات العربية - العربية الناشئة عن التجانس القومي، ترتب ضغوطاً معنوية على النخب الحاكمة، تؤدي إلى غلبة أحاديث المجاملات الفضفاضة داخل المؤتمرات والاجتماعات على أحاديث الواقع والحقائق المجردة، فيحسب كل طرف أن رؤيته مقبولة عند الطرف

لا شك في أن خصوصية العلاقات العربية - العربية الناشئة عن التجانس القومي ترتب ضغوطاً معنوية على النخب الحاكمة تؤدي إلى غلبة أحاديث المجاملات الفضفاضة داخل المؤتمرات والاجتماعات على أحاديث الواقع والحقائق المجردة.

العربي الآخر، بينما الواقع أن كلا منهما كان له موقف مختلف، ما يقود إلى تخزين المواقف، وإظهار سواها، وبالتالي يؤدي إلى منزلقات عدائية في السلوك، بعيداً عن المصارحة والمسالمة.

## - ٢ -

ولعل أ. جميل مطر، وهو بحسب حساسية الاقتراب من العلاقات الخليجية - العربية، انزلق بإرادته مرتين: في الأولى مال نحو التعميم لتسهيل مهمته، وفي الثانية قفز على الحاضر، وتوجه رأساً نحو المستقبل، على اعتبار أننا نعيش تطورات، وأزمة الخليج وحربه الثانية، وما جرى من تحولات وتغيرات جارفة إقليمية ودولية وكونية.

ولا بأس أن أضيف في هذا المجال ما يشير إلى الحاضر، لعله يكشف لنا ثوابت هذه العلاقات ومتغيراتها، ويوجه وعينا نحو تأمل الفرص المتاحة والتحديات المحتملة، وصولاً لإدراك ملامح حركة المستقبل.

من الواضح أن العلاقات الخليجية - العربية تعيش في مطلع هذا القرن أحسن حالاتها، مقارنة بما كانت عليه في السنوات الأولى لما بعد أزمة الخليج الثانية وتداعياتها. ويبدو الخطاب السائد خطاباً تراضوياً، يعترف بالتعايش والتصالح، ويبتعد عن الغلو والعدائية. فالبلدان العربية غارقة في هموم داخل أبوابها، وتشابهت عندها كل ألوان الطيف السياسي والاقتصادي، وتراجعت مشاعر الشحنات العصبية (إلا من بعض تراكمات كويتية وعراقية) في العلاقات الخليجية - العربية. وسلّمت أو كادت النخب

الحاكمة بضرورة توفير الفرصة للتفاعلات الذاتية الداخلية في كل قطر عربي (تفاعلات صحية أو صراعية) من دون تدخل عربي من خارج الحدود. وفي الوقت نفسه، ازدادت في نظر عرب الخليج وغير الخليج أهمية دور الأدوات القانونية في العلاقات بين الدول ونزاعاتها. واستشعروا ضرورة التغلب على الخلاف بالحوار، وعدم محاولة أي عضو تغيير الموازنات والمعادلات السياسية والاقتصادية بالقوة، ولمسوا مدى الضعف في مواجهة التهديدات الخارجية (إسرائيل وإيران وتركيا وغيرها)، ورضوا بظاهرة غياب طرف عربي واحد، قادر على السيطرة على تفاعلات النظام الإقليمي العربي، كما اعترفوا بالعجز عن الخروج من مستنقع التدويل والتبعية وغيرهما من مفردات الأزمة البنائية المركبة.

وبدا الوضع العام وكأن كل قطر خليجي وغير خليجي يحاول أن يتدبر أمره، وفق ما أوتي من حيلة أو قوة أو تحالفات تتغير في دوائر انتمائها بسرعة عجيبة.

ويمكن المجازفة بالقول إن صورة العلاقات الخليجية - العربية، تشبه صورة أداء جامعة الدول العربية «الناعس» خلال العقد الأخير: لا خصام، لكن لا تفاعل تعاوني حقيقي مؤسسي. لا قطيعة، لكن لا تطوير في آليات العمل الثنائي أو الجماعي، لا تغليب للتوجه القومي، لا تطوير للمنهجين الوظيفي والدستوري في العلاقات الإقليمية.

وبدا للجميع أن الفرصة تضغط باتجاه عدم ممانعة لتسوية صراع عربي - إسرائيلي طال أمده. على رغم معرفة أنها تسوية مملاة ملتبسة، أملى شروطها المحتل. وظنوا أن قبول هذا المسلك سيشكل مراكمة لعوامل قوة ذاتية أو خلاص قطري!! أو رضا وحظوة ومكانة لدى الولايات المتحدة الأمريكية! وقد نشط «المعتمد» الأمريكي الجديد والوحيد في هذه اللحظة الدولية في اتجاه إعادة «ترسيم» حدود «المرجعيات»، بحيث صار «المطبَّعون» هم المرجعية عربياً، وأصبحت «المرجعيات» الخليجية أمراً مشاعاً... لإيران حصة فيها، وللنخب المتعولة الصاعدة نصيب، وللإعلام العابر نصيب آخر. لكن الاستراتيجيا لا تتغير عند «المعتمد» الجديد وهي مماثلة لاستراتيجيا «المعتمد» القديم الذي عرفه أهل الخليج على مدى قرن ونصف، والتي مؤداها:

لقد نشط «المعتمد» الأمريكي الجديد والوحيد في هذه اللحظة في اتجاه إعادة «ترسيم» حدود «المرجعيات»، بحيث صار «المطبَّعون» هم المرجعية عربياً، وأصبحت «المرجعيات» الخليجية أمراً مشاعاً، لإيران حصة فيها...

فض الاشتباك الجغرافي والسياسي والاقتصادي والنفسي والمعنوي بين بلدان الخليج العربية وبقيّة بلدان الوطن العربي.

ومن أسف، فإن كثيرين هنا وهناك أسهموا - عن وعي أو بغير وعي - في فض هذا الاشتباك، وتزيينه بخلع ملونة زاهية جذابة، وما زالوا غير مدركين لمخاطره ومنزلقاته، وبخاصة في أزمنة قادمة، وفي ظل تحولات كونية ضاغطة، لا ترحم الدول «المثقوبة» ولا الأنظمة «المعطوبة» - وفقاً لمصطلحات جميل مطر - ولا راكبي عربة «اللذة» المتعولة بأي ثمن، ومن غير إعداد أو حساب.

وعلى رغم كل ذلك، فإن المتفائلين يطرحون سؤالاً لعله لا يقلق راحة المرتاحين، وهو: هل يحمل هذا الوضع ديناميكية ممكنة لتطوير العلاقات الخليجية - العربية نحو التفعيل والإنجاز؟

وهل يحمل في ثناياه إقراراً بالتنوع ضمن الهوية الواحدة، وقبولاً بما يترتب عليه هذا التعدد من اختلاف في الأولويات والمصالح والاهتمامات؟ وإن كان كذلك، ألا يتطلب هذا الأمر إيجاد صيغة ملائمة للتعبير عن هذا التعدد في أطر مناسبة تحقق «الصحة والعافية» للجميع؟! وتمكنهم من تخيل المستقبل في ضوء نمط وتعقيدات المتغيرات الجارية في العالم، وتهديدات لا تخطئها العين، في الهوية والموارد والسلم الاجتماعي الداخلي؟ ونذر في الفضاء تنبؤ بتنامي شهوة الانفلات إلى جاذبية آسيوية في المحيط الهندي، وأخرى متوسطة أوروبية، وثالثة أفريقية، ورابعة اقتصادية شرق أوسطية، وخامسة أمنية خليجية إيرانية و... غير ذلك؟؟

### - ٣ -

إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، وما صاحبها من تغيرات إقليمية ودولية، تؤكد فك ارتباط بين مختلف مناطق النظام الإقليمي العربي، وفعلت فعلها عناصر الاختراق التي تحدث عنها جميل مطر في ورقته، كما ازدادت تأثيراً «عوامل النفور»، فبالغ البعض في الاعتزاز (بالسيادة القطرية) في مواجهة العرب، في الوقت الذي ازدادت فيه دعوات عربية للقوى العظمى وغير العظمى لاختراق الدولة العربية، وكان العالم من حولنا يشهد تغيرات بنائية، وتبدلاً في ترتيب القدرات، وفي تعريف القوة.

وتبع فك الارتباط السابق ذكره فك ارتباط جغرافي في مجال الترتيبات الأمنية، وأصبح النظام الإقليمي العربي غير مشارك في النظام الأمني الخليجي، فغاب التوازن الرادع الدائم في منطقة الخليج العربي لصالح غير العرب، وبخاصة بعد تحطيم قدرات العراق ودوره، وانكشف الأمن العربي القومي (لصالح إسرائيل) أكثر مما كان منكشفاً، وضعف النظام الإقليمي الفرعي الخليجي لصالح قوى إقليمية غير عربية (إيران).... وحدث استخفاف بمقولة الأمن القومي - نظرياً وعملياً - انتهى إلى استخفاف بوجود سياسة للأمن القطري ذاته، وإلى وقوعه في شرك الحماية الأجنبية، وهي حماية - مكلفة على كل الصعد - ولا نستطيع توفيرها في كل الأوقات وإزاء كل التهديدات.

نعم هناك روابط عميقة بين عرب اليوم، يندر مثلها في تجمعات وتكتلات واتحادات إقليمية أخرى، وهناك نخب سياسية شديدة التباين في الاهتمامات والأمزجة والصفات الشخصية، مثلها كمثّل ما هو موجود في أكثر من مكان في العالم.

وهناك ضغوط أفرزت التعددية الراهنة في الوطن العربي، وأسهمت في تكريسها خبرات المجتمعات القطرية التي صاغت أوضاع وظروف وأنظمة سياسية واجتماعية متباينة ودرجات من الثراء والفقر مختلفة.

لكن ألا يمكن أن تكون هذه «الخصوصية» (خليجية أو شامية أو مصرية أو مغاربية) طريقاً لتطوير التجانس العربي وإغناء التكامل والعمل المشترك، وبخاصة إذا ما

تم التعبير عنها بشكل معتدل وديناميكي؟

قد تؤدي المصالح المتبادلة إلى خلق أرضية واسعة للعمل المشترك الخليجي - العربي، لكن المصالح وحدها لا تكفي لبناء توافق كامل، إلا عبر منظومة من الأنشطة والبرامج، من بينها «الثقافة السياسية الواعية»، التي تعتمد الحوار والتنسيق، لتعظيم درجة التجانس والتكامل ومن بينها أيضاً إدراك مدركات الآخر، الذي يفتح الطريق للحلول الوسط، وتجاوز نمط الازمة في التفكير.

ومن بينها أيضاً ما قاله جميل مطر، عن «الأربطة» المتيقظة و«الواعية» التي «تحافظ على الروابط، وتحميها وتنعشها وتقوي دفاعاتها، وتغذي مكوناتها»، لكن من أسف فإن «الأربطة» في حالنا الراهن واهية. ففي الخليج العربي، هناك «مؤسسة مجلس التعاون» لدول الخليج العربية، وهي أهم هذه الأربطة خليجياً (ولعل محاور أخرى في هذه الندوة حللت أداء هذا المجلس ودوره)، لكن ما يعنينا هنا، هو دور مجلس التعاون في حماية وإنعاش الروابط الخليجية مع الأمة العربية، دولاً وشعوباً ومؤسسات. ولنعترف بأن الجسور بين الرابط الأم (الجامعة العربية)، والرابط الفرع (مجلس التعاون) شبه مقطوعة منذ ولادة الأخير. ولم يجر تنسيق بينهما، ولا حتى التفكير في توفير عناصر الانطلاق نحو التنظيم التكاملي أو شبه التكاملي أو تطوير العمل التعاوني العربي العام. وحينما التقى ممثلو «الرابطين» لأول مرة وآخرها في عام ١٩٨٨، لم يتجاوز اللقاء مسألة تبادل الزيارات... حتى هذا الامر المتواضع لم يستمر!

ولا مجال للتذكير بعلاقات «الرابطين» (الأم والفرع) مع تجمعات غير عربية، وما

لهما من مكاتب وسفراء وصلات

وزيارات متبادلة وحوارات... ولا

فائدة من الندم على اللبن

المسكوب... لكن المجال الآن

مناسب، والريح مؤاتية لأشعة

التعاون والتنسيق، فالظروف هي

غير الظروف، والقيادات هي غير

القيادات، والازمنة تغيرت،

والتحديات تزاхمت، ولعل كل

ذلك يسمح لنا في القادم من

الايام بأن نطرح بسذاجة سؤالنا: هل كان من ضرر لو انشغلت الجامعة والمجلس قليلاً

معاً، ولو لإزالة الصور النمطية السلبية في ما بين الشعوب العربية، كأضعف الإيمان؟؟

#### - ٤ -

بقيت نقطتان قد لا يتسع هذا التعقيب للإحاطة بهما: الأولى تتعلق «بنخب العولة» والمراهنة على دورها المستقبلي في تحقيق درجة أعلى من التفاهم الخليجي - العربي، وتربيط علاقات أقل تقلباً، وبخاصة إذا ما تمكنت من الوصول إلى مركز القرار في الاقطار الخليجية والعربية خلال العقود القادمة، وما قد يصاحب تطور مسارات العولة

من ضعف الدولة، وغلبة المعطيات الكونية الجديدة ومنظوماتها الإنتاجية والسياسية والمالية. لكن هذا الرهان، تواجهه كوابح ومحددات عديدة من بينها: أن الدولة حقيقة موضوعية لن تختفي في عصر العولمة، طالما هناك بشر ومصالح، واعتبارات مادية وأمنية، وتقاليد وروابط، وبدائل لنخب العولمة... الخ.

ومن بينها: أن النخب المتعولمة في أوطاننا هي مستهلكة لمنتجات العولمة، لا صانعة لها، ومؤهلة لتكريس التبعية إذا لم تُسرّع محاولات التكتل الإقليمية والعربية، ولم تُوفّر أرضية الاعتماد الجماعي المتعاون الذي يعظم القوة التفاوضية العربية مع قوى العولمة. وما لم تُدرك هذه النخب أن البنية القطرية ليست ملائمة للتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي المعولم، وأن التجارة، حتى لو كانت وسيلتها الكترونية تنتج أرباحاً لأصحابها، لكنها لا تصنع تنمية مجتمعية شاملة.

أما النقطة الثانية، فهي تتعلق بتأثيرات الثورة الثالثة، ثورة المعلومات والاتصالات، والتقانة الحديثة التي مكنت الناس من الحصول ببسر على المعرفة، والفضائيات والإعلام العابر للحدود الذي ساعد على تشكيل الرأي العام والتأثير في القرارات السياسية وغير السياسية، وجعل الفواصل الجغرافية أكثر شفافية، وخلق ما يسمى «الدبلوماسية الشعبية»، يستخدمها قادة عرب وأجانب لتوصيل خطابهم للخاصة والعامة.

ومن اللافت للنظر أن دراسات غربية عديدة، من بينها دراسة ميدانية أجراها جون ألترمان (John Alterman) من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، توصلت إلى نتيجة مهمة حول تأثير هذه الثورة

الاتصالية والمعلوماتية، والأداة الفضائية الإعلامية العربية، وهي «ولادة (عروبة جديدة) تشكل تحدياً بارزاً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط»، إضافة إلى خلق «رأي عام عربي قومي جديد»، من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة كما كان يحدث في الماضي. وقد

إن النخب المتعولمة في أوطاننا هي مستهلكة لمنتجات العولمة، لا صانعة لها. ومؤهلة لتكريس التبعية إذا لم تُسرّع محاولات التكتل الإقليمية والعربية.

امتد هذا الرأي العام القومي إلى خارج حدود الوطن العربي، وتواصل مع ملايين من أبناء الجاليات العربية في الخارج. وبالطبع فإنه ليس بالضرورة رأياً عاماً مؤسساً على الأيديولوجيا، لكن توفرت لديه المعرفة الواسعة عن العربي الآخر ما بين المحيط والخليج، وعن الدولة العربية الأخرى، فضلاً عن العالم من حوله، بغض النظر عما تقدمه هذه الأدوات التقانية والانترنت والإعلامية الفضائية، من غث أو من تشكيك في تجارب الأمة المتوارثة أو قيمها أحياناً.

هما «نقطتان» من أزمنة العولمة... المليئة بالنقاط والمسائل والأسئلة الصعبة، بحاجة إلى إعمال الفكر فيهما وإنضاجهما □